

عون : يجب اختيار الوزراء وفق كفاءاتهم وليس وفق استرضاء الزعامات



الرئيس عون يخاطب اللبنانيين

في الذكرى الثالثة لانتخابه، توجه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى اللبنانيين بما يشبه «كشف حساب» بما التزم به في خطاب القسم، وما تحقق وما لم يتحقق وما زال يعمل على تحقيقه.

وقال: «أنجزنا الاستقرار الأمني وقانون انتخاب جديد والتعيينات في مؤسسات الدولة، وعودة المالية العامة الى كنف الدستور وإعادة تكوين الحسابات المالية منذ العام ١٩٩٣».

وأكد أن «مراسيم استخراج النفط والغاز اقترت بعد اصراري، وبعد شهرين ندخل نادي الدول المنتجة للنفط فيتأمن منتفسي اقتصادي على المدى الطويل».

وقال: «حملت ملف الناظرين الى المنابر العربية والدولية، ولبنان يدفع ثمن رفضه استعماهم ورقة ضغط عند فرض التسويات السياسية».

وشدد الرئيس عون على «أن الحكومة المستقبلة اقترت خطا مهمة، لكن المقاربات كانت سياسية اكثر منها تقنية وتنفيذية وشرط البعض بالاجماع اعاق قرارات ضرورية».

اضاف على «الحكومة المقبلة اعاداة ثقة اللبناني بدولته، ويجب اختيار الوزراء وفق كفاءتهم وخبراتهم وليس وفق ولاءات

تريث في حسم التاليف والتشكيل و٤٨ ساعة حاسمة إتصالات لإحياء «التسوية» بضغط «التوازنات» والشارع المقاومة توجه «رسالة» جهوزية ونصرالله يرسم معالم المرحلة

جديدة غير واضحة المعالم حتى الان، لكنها تضع البلاد امام مرحلة دقيقة وحساسة وربما خطيرة... وفيما تدخل البلاد ٤٨ ساعة حاسمة يتريث رئيس الجمهورية في اطلاق عجلة الاستشارات ريثما يتم الاتفاق على التكاليف والتاليف في «سلة» واحدة، سيكون للامم العام لحزب الله السيد نصرالله اليوم كلام حاسم في رسم معالم المرحلة المقبلة..

وفقا لوساط سياسية بارزة معنية بالاتصالات الجارية على خط تشكيل الحكومة الجديدة، فإن المعادلة الراهنة التي تحكم «موازن القوى» تبدو متعادلة بين الاطراف، وتحكمها توازنات لا يستطيع اي طرف تجاهلها، فبالإضافة الى «ضغط» الشارع الذي بات عاملا لا يمكن تجاهله، يملك رئيس الجمهورية ومعه حزب الله والحلفاء اوراق «قوة» تتمثل بتوقيع الرئيس، والاكثريّة النيابية في مجلس النواب، وورقة مستترة عنوانها «الشارع»... في المقابل يملك رئيس الحكومة المستقيل وفريقه السياسي المدعوم اميركيا «ورقة» الاقتصاد «والشارع» المقابل الذي يستخدم

«الجميع محكومون بالتسوية...؟»

المصارف تفتح اليوم واحتياطات مصرف لبنان جاهزة للدفاع عن الليرة



بروفسور جاسم عجاقة من المعروف أن الفارق الأساسي بين مستثمر ومودع ينحصر بنقطتين أساسيتين: الأولى الأفق الزمني، والثانية نسبة المخاطر. فالمستثمر له قدرة أوسع على تعديل أفق استثماراته بحسب الفرصة أو الفرص المتاحة أمامه أخذاً بعين الاعتبار تعظيم الأرباح بحسب نسب المخاطر. هذا الأمر لا ينطبق على المودع خصوصاً إذا ما كان مدخوله محدوداً. من المنطوق، نرى البعض يستغرب كيف أن ثلاثة مستثمرين أجانب قاموا بوضع وديعة في المصارف اللبنانية بقيمة ١,٤ مليار دولار اميركي خلال شهر آب المنصرم وفي عزّ الخضة التي عاشها لبنان مالياً نتيجة تقارير وكالات التصنيف الائتماني.

المستثمرون الثلاثة، قاموا بدراسة دقيقة عن وضع المالية العامة ووضع القطاع المصرفي اللبناني ووضع مصرف لبنان واحتياطياته، ولو وجدوا أن هناك مخاطر تحوم حول وديعة

وقف الفساد القضائي الكل متحدون من أجل العدالة مع المدعي العام لجبل لبنان غادة عون

من القضاة الى الرقابة القضائية الشرفاء. أبناء بلدي الاعزاء الذين يتعاطون للعدالة ويحلمون بلبنان افضل نتفق جميعاً على أن مكافحة الفساد واستعادة العدالة الاجتماعية في بلد تم ذبحه لمدة ٤٠ عاماً من السرقة والاختلاس يجب أن تستند أولاً وقبل كل شيء الى وجود نظام قضائي سليم ووظيفي، بحيث يجدون أنفسهم يطاردون أمام هذه العدالة الأشخاص الذين أثروا أنفسهم على حساب شعبنا بطريقة غير قانونية، في هذا السعي لتحقيق العدالة ضد الجميع، وبالنظر الى الحصانات القانونية التي يتمتع بها معظم حكامنا (الوزراء والنواب وموظفو الدولة)، مما يجعل من الصعب أو المستحيل الملاحقة القضائية عن طريق التنازل عن الحصانات من قبل الأجهزة المختصة، كان من الضروري البدء في هذه المعركة من خلال تطبيق القوانين التي تتنازل تلقائياً عن هذه الحصانة والتي لن تكون فيها النيابة مشلولة.

ينص القانون رقم ١٥٤ المؤرخ ١١/٢٧/١٩٩٩ بشأن الإجراء غير المشروع في المادة ٨ على إمكانية الشروع في إجراءات قانونية رغم الحصانات الملائمة لنوعية الشخص الذي يحاكم.

في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٩، وجهت القاضية غادة عون، المحامي الأول لجبل لبنان، بموجب هذا القانون لائحة اتهام الى رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي، وابنه ماهر، وشقيقه طه، بالإضافة إلى بنك «AUDI»، لكونه المخصب بشكل غير قانوني بموجب القروض المدعومة أصلاً من بنك لبنان المقدمة للأشخاص ذوي الوسائل المحدودة.

«التتمة ص ٢»

كتبت ابراهيم ناصر الدين تدخل البلاد اليوم السنة الرابعة من ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون على وقع كلامه المفصلي امس، وسط موجة من الشائعات «المريبة»، وبانتظار كيفية تفاعل الاسواق المالية اليوم مع فتح المصارف لابوابها، وصلت تسعيرة الدولار مقابل الليرة الى ١٧٨٠ لدى الصيرفة، فيما ارتفعت اسعار السلع الغذائية الى حدود ٩ بالمئة مقارنة بالشهر الفائت، وسط حالة من «الانفلات» في الاسواق... في هذا الوقت تسير البلاد على «حافة الهاوية» وسط «توازنات» سياسية تتحكم بعملية تاليف الحكومة ومخاوف أمنية من حصول اصطدام في الشارع بعدما اختار رئيس الحكومة سعد الحريري «استنفار» شارعهم واستخدامه «ورقة» على «طاولة» المفاوضات الحكومية بعدما تخلى عن شريكه في التسوية الرئاسية، «وقلب الطاولة» على «الفئائي الشيعي» الذي يشعر «بالمرارة» من خطوته «المشبوحة»، والتي يشتد منها «روائح» تدخلات خارجية استغلّت «الشارع» لإخراج الحريري من مربع «ربط النزاع» الى معادلة

بكي ميقاتي أمام الحريري وقال : لا أستطيع تحمل فساد فضيحة ٨٠٠ مليون دولار



شأن الرئيس نجيب ميقاتي من الرئيسة الأولى المدعية العامة الأولى في جبل لبنان في بعجدا غادة عون، وبدأ بالتحقيق وبدأ بجلب الشهود. وفي التحقيق أن قانون الإسكان يقول في لبنان ان كل مواطن له حق بطلب قرض إسكان له ولعائلته وحده، ولا يمكنه ان يطلب شقيقه او لغير عائلته اي زوجته واولاده.

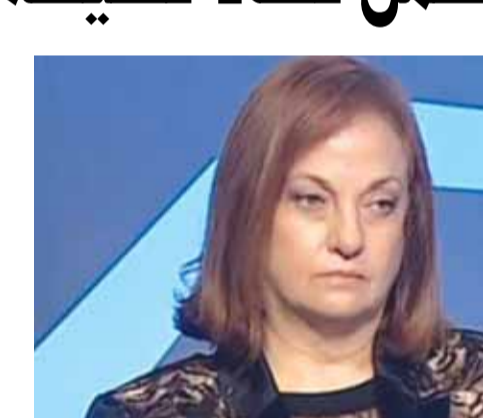
لكن الرئيس نجيب ميقاتي سنة ٢٠٠٩ خالف «التتمة ص ١٦»



وسيصب كل غضبه عليّ، ولديّ اخصام كثيرون سيثيرون هذا الموضوع.

الرئيس سعد الحريري جابو بائه وعد المدعي العام التمييزي ربيع حسامي بأن يصبح المدعي العام التمييزي أي الرئيس الأول في بيروت وبأن يضع التحقيق لدى الرئيس الأول القاضي ربيع حسامي.

لكن في بيروت هناك قاضي تحقيق اول هو القاضي جورج رزق الذي رفض أمر الرئيس الأول ربيع حسامي حيث انه تلقى ملف التحقيق في



بعد قيام المدعية العامة الأولى في جبل لبنان الرئيسة القاضية غادة عون بانهاة تحقيقاتها في ملف شراء شقق في بيروت من قبل رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي مئات الشقق التي وصلت قيمة شرائها الى ٨٠٠ مليون دولار وتساوي اليوم مليارين

٣٠٠ مليون دولار، واشتراها هو وابن شقيقه عزمي وشقيقه طه ميقاتي.

حضر اللقاء السري المفتي دريان، الرئيس سعد الحريري، الرئيس نجيب ميقاتي والرئيس تمام سلام، وحضره أيضاً الدكتور في الفقه الإسلامي الدكتور رضوان السيد وقد بكى الرئيس نجيب ميقاتي وقال الى الرئيس سعد الحريري لا يمكن ان اقع في فضيحة فساد ٨٠٠ مليون دولار واكون اول رأس يقدم للتحقيق رغم حصانتي النيابية، لكن الرأي العام اللبناني حالياً هائج ضد الفساد

الأسد : المحتل التركي وكيل الأميركي في الحرب السيناريو لمقتل البغدادي جزء من الخدع الأميركية



قال الرئيس السوري بشار الأسد، إن «المحتل التركي» هو «وكيل الأميركي» بالحرب في البلاد، وأنشأ الأسد إلى أنه: «عندما لا يخرج النظام التركي بكل الوسائل فلن يكون هناك خيار سوى الحرب».

هذا، وأوضح الأسد في مقابلة مع قناة «السورية» و«الإخبارية السورية»، اليوم الخميس، أن «الاتفاق الروسي التركي بشأن الشمال السوري مؤقت وهو يلجم الجموح التركي باتجاه تحقيق المزيد من الضرر عبر احتلال المزيد من الأراضي السورية وقطع الطريق على الأميركي».

«التتمة ص ١٦»

رئيس العراق : إستقالة الحكومة فور إقرار قانون جديد للإنتخابات الأسبوع المقبل



أعلن الرئيس العراقي برهم صالح موافقته على إجراء إنتخابات مبكرة في العراق، فور إقرار قانون جديد للإنتخابات، مشيراً إلى أنه أحال إلى الهيئات البرلمانية مشروع قانون جديد للإنتخابات بما يتوافق مع مطالب المظاهرين، بما يحقق إنتخابات «أكثر عدلاً وأكثر تمثيلاً».

وأضاف الرئيس العراقي في خطاب للأمة، امس، أن

مجلس النواب الأميركي يطلق رسمياً إجراءات عزل ترامب

ص ١١

على طريق الديار فتح المصارف وسعر الدولار

اكبر منقذ للبنان هو حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة حيث ان المصارف ستفتح غدا وسعر الدولار سيكون بين ١٥٠٠ و ١٥١٥ ليرة لبنانية رغم ان هنالك السارقين والفاستدين قاموا بتبويض أموال والمتاجرة بالليرة اللبنانية حتى اوصلوا الدولار الى ١٨٠٠ ليرة وجنوا ثروات على حساب الفقراء الذين اضطروا الى تصريف الدولار ب ١٨٠٠ ليرة لبنانية ليشترتوا خبزاً وطعاماً بهذا السعر المرتفع.

ان رياض سلامة هو منقذ لبنان، اما المصارف فلعبت دورا ممتازا في ثباتها واغلاق ابوابها لكنها بقيت تقوم من خلال «ATM» بتصريف الدولار بالسعر الرسمي ولكن بالليرة اللبنانية وهذا ما جعل السيولة بين ايدي اللبنانيين غير مفقودة رغم الازمة الكبيرة وقلة وجود أموال في الاسواق.

ان اقوى قطاع هو القطاع الذي يرأسه حاكم مصرف لبنان وكل من يهاجم رياض سلامة هو خائن للبنان واناني ولا يعرف الضمير، وان مصرف لبنان هو القلعة الكبرى التي هي اكبر من كل القصور واكبر من كل المراكز.

«الديار»

المصارف تفتح اليوم واحتياطيات مصرف لبنان جاهزة للدفاع عن الليرة

(تتمة ص ١)

لبنان، لكن بعد خفض التصنيف أصبح المطلوب ١٥٠٪ من أصل ٨٪ أي ما يساوي ١٢٪ (هنا يظهر تأثير المالية العامة ومطلب مصرف لبنان الذي يدعو الحكومة إلى إجراء إصلاحات).

اليوم تفتتح المصارف أبوابها أمام الزبائن الذي يحملون معهم الشائعات التي وصلت إلى هواتفهم عبر الواتساب أو عبر وسائل الإعلام والتي تنص على أن هناك هجمة ستحصل على المصارف لسحب الودائع وأن الطلب على الدولار سيكون كبيراً. هذه الشائعات لا تعكس الواقع نظراً إلى أن الثقة بالقطاع المصرفي ما زالت مرتفعة من قبل الأسواق كما تُثبتته الودعية من قبل ثلاثة مستثمرين أجانب بقيمة ١,٤ مليار دولار أمريكي. هل من المنطقي القول أن اللبناني (خبير اقتصادي أو سياسي) أصبح أكثر إلماً من غلودمان ساكس التي نصحت هؤلاء المستثمرين بإيداع أموالهم في المصارف اللبنانية؟ في الواقع هذه السؤال يطرح علامات استفهام حول خلفيات هذه الشائعات ومدى مصداقيتها!

الإحتياط الإلزامي للمصارف يُشكل ضماناً للودائع في المصارف نظراً إلى حجم هذا الإحتياط ولكن أيضاً نظراً إلى الوضع المصرفي لم يتغير خلال الأربعة عشر يوماً من الإقتال التي شهدتها المصارف اللبنانية. أيضاً لئن نسي عشرات التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والتي تُعنى بسلامة الودائع. هذه التعاميم تُعتبر ضماناً إضافية ويمكن التأكيد أن المستثمرين الثلاثة الأجانب قاموا بدراساتها قبل تحويل ١,٤ مليار دولار أمريكي إلى لبنان. من هذا المنطلق، نرى أن خلفيات هذه الشائعات هي أكثر سياسية منها خلفيات مصرفية ونقدية، خصوصاً أن المصارف تفتح أبوابها اليوم وبالتالي فهي تدحض هذه الشائعات بمجرد فتح أبوابها. ولا يمكن نسيان الإرتفاع الذي حققته أسعار سندات الخزينة البارحة نتيجة إعادة فتح الطرقات نهار الأربعاء وإعلان المصارف إعادة فتح أبوابها (مصدر وكالة رويترز).

الرهان على تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي لن يتحقق أيضاً، نظراً إلى أن هناك رغبة قوية لدى مصرف لبنان بالمحافظة على ربط سعر صرف الليرة بالدولار

على السعر الرسمي. وقد قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن مصرف لبنان يمتلك الوسائل للقيام بذلك. عملياً مصرف لبنان يمتلك إحتياط من العملات الأجنبية بقيمة ٣,٨٢ مليار دولار أمريكي منها ٣٣ مليار دولار إحتياط قابل للإستخدام. هذا الكم الهائل للإحتياط قادر على صد أي مضاربة على الليرة اللبنانية من أي جهة اتت، وهو أصلاً مُصمّم لهذه المهمة لذا لن يتوارى المصرف المركزي في الدفاع عن الليرة عند المضاربة عليها. أيضاً وعلى صعيد آخر، المستثمرون يعرفون جيداً أن هناك أموالاً تنتظر تحريرها للدخول إلى وكلها بالعملة الصعبة مما يُعزّز وضع الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأمريكي ويزيد من متانتها.

تثبيت سعر صرف الليرة داخل هامش رسمي (١٥١-١٥٠) كان وسيظل الخيار الأمثل للبنان بحكم أن ثبات سعر الصرف في بلد لا ثبات سياسياً ولا ثبات أمنياً فيه، مع اقتصاد ضعيف ومالية عامة في حالة مُزربة هو الخيار الذي يحفظ كرامة المواطن وأمنه الإجتماعي (أكثر من ٧٥٠ ألف موظف يُعْبَضون روايتهم بالليرة اللبنانية). وقد أثبتت الدراسات العلمية أن تثبيت سعر صرف

العملة في البلد الذي لا يتمتع بثبات سياسي وأمني واقتصادي، يبقى أقل كلفة من عدم تثبيته!

شظايا الخلافات السياسية طالت الليرة اللبنانية وحتى أن البعض إختار الليرة كجبهة لتحقيق أهداف سياسية ضارباً (أي هذا البعض) بعرض الحائط كل أخذ بعين الإعتبار لأمن الإجتماعي للمواطن اللبناني. وللأسف وحتى الساعة ما زالت الليرة تتعرض لوابل من الضغوطات الناتجة عن عدم الثبات السياسي والأمني كما والوضع الإقتصادي والمالي العام، لكن لم يتمكّن منها أحد!

اليوم نقول للمواطن اللبناني أنه هو الوحيد القادر على كسر الليرة وذلك من خلال تحويل كل أمواله إلى عملة أجنبية وبالتحديد دولار أمريكي. نعم هو الوحيد القادر على ذلك! لذا ومن هذا المنطلق، ندعو المواطن اللبناني إلى الحفاظ على عملة لأن التداعيات الإجتماعية عليه ستكون كارثية حتى ولو امتلك دولارات.

في الختام لا يسعنا القول إلا أن كل نقد أو معارضة للسياسة النقدية غير مبني على منطق علمي يستند إلى الأرقام هو نقد هدام وغير بناء ويهدف إلى ضرب الليرة اللبنانية ومن خلفها المواطن اللبناني.

مجلس النواب الأميركي يُطلق رسمياً إجراءات عزل ترامب

تحقيقاً يتركز على طلب ترامب من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن يحقق في تصرفات نائب الرئيس الأميركي السابق جو بايدن وهو من المرشحين الديمقراطيين البارزين في انتخابات الرئاسة وإينه هنتر باين الذي كان عضواً في مجلس إدارة شركة غاز أوكرانية. ويحظر قانون الانتخابات الأميركية على المرشحين قبول مساعدات أجنبية في الانتخابات. وفي إطار التحقيق يتحرى النواب ما إذا كان ترامب حجب مساعدات أمنية قدرها ٣٩١ مليون دولار إلى أن يعلن زيلينسكي التزامه بإجراء تحقيق كما يتحرون صحة اقتراض بان أوكرانيا وليس روسيا هي التي تدخلت في انتخابات الرئاسة الأميركية لعام ٢٠١٦.

مجلس النواب الأميركي، إن «الديمقراطيين لم يفعلوا أي شيء، إلا الإتهام الصارخ غير المقبول للوائح وقوانين مجلس النواب، بعضهم قدما في إجراءات العزل».

وأضاف البيت الأبيض «الرئيس ترامب لم يرتكب أي خطأ والديمقراطيون يعلنون ذلك»، وأوضح البيت الأبيض، «الإجراءات حول المحاكمة البرلمانية غير المشروعة لا تضر الرئيس وإنما الشعب».

إشارة إلى أن ترامب يواجه تحقيقاً بهدف مساءلته عن اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس الأوكراني، فولديمير زيلينسكي، لحثه على التحقيق مع أسرة «بايدن» بشأن عمل هنتر مع مجموعة بوريزما الأوكرانية للطاقة.

وتجري اللجان التي يرأسها «الديمقراطيون

أقر مجلس النواب الأميركي في تصويت «تاريخي» أمس، إجراءات عزل الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

كما وافق مجلس النواب الأميركي على تشريع يجيز عقد جلسات استماع عامة في إطار التحقيقات بشأن عزل الرئيس دونالد ترامب. ووصف ترامب على حسابه الرسمي بـ«تويتز»، بدء إجراءات عزله بـ«أكبر مطاردة ساحرات» في تاريخ الولايات المتحدة بعد تصويت مجلس النواب.

وفي تغريدة أخرى، قال ترامب: «خدعة المساءلة والعزل التي يطرحها مجلس النواب تلحق الضرر البالغ بسوق الأوراق المالية الأميركية، لكن الديمقراطيون لا يهتمون».

وبدوره، قال البيت الأبيض تعليقاً على قرار



رئيس العراق: إستقالة الحكومة فور إقرار قانون جديد للانتخابات الأسبوع المقبل

(تتمة ص ١)

يتوقع إقرار هذا القانون الجديد في البرلمان العراقي الأسبوع المقبل.

وكانت تظاهرات ضخمة في العاصمة بغداد ومحافظات عراقية ذات أغلبية شيعية في الجنوب بدأت للمطالبة بإقالة الحكومة وإقرار قانون جديد للانتخابات، احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية والفساد وارتفاع معدلات البطالة.

وقد تسببت الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية والمتظاهرين في مقتل وإصابة مئات المتظاهرين خلال الاحتجاجات المستمرة منذ أسابيع.

على صعيد آخر، كشفت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي، عن إحصائية جديدة لأعداد قتلى التظاهرات في العراق.

وقال رئيس اللجنة، أرشد الصالحي، في

مؤتمر صحافي، إن «عدد الشهداء لغاية اليوم أكثر من ٢٥٠ منذ الأول من الشهر الجاري، وعدد الجرحى أكثر من ١١ الفاً».

وأضاف أن «عدد المعتقلين أكثر من ٢٥٠٠ متظاهر، أفرج عن ١٥٠٠ منهم»، مبيناً أن «على الحكومة أن تعلم أن هيبة الدولة حالياً في انهيار، بسبب الانتهاكات التي تحصل للمتظاهرين السلميين».

وأشار إلى أن «الشعب يريد تعديل قانون الانتخابات، خصوصاً أن هذا القانون تمت صياغته وفق أطر سياسية كتلت سياسية معينة، وهذا أمر مرفوض والشعب رفضه، ولهذا يجب الاستماع لإرادة الشعب».

وأكد الصالحي على ضرورة إعطاء فرصة لمجلس القضاء بالعمل، وأن تباعد الكتل السياسية عن التدخل في عمل القضاء، وتشكيل لجان تحقيقية محايدة لغرض التحقيق المباشر بالانتهاكات التي وقعت والوصول إلى الجناة وتقديمهم للعدالة.

طهران: الخطوة الرابعة لتقليص الإلتزامات في الإتفاق النووي جاهزة للتنفيذ



أعلنت إيران أنها أعدت الترتيبات اللازمة للقيام بخطوتها الرابعة بتقليص تعهداتها في الإتفاق النووي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، أمس، في تصريح للتلفزيون الإيراني: «عكفت لجنة في المجلس الأعلى للأمن القومي على إعداد الترتيبات اللازمة لقيام إيران بخطوتها الرابعة بتقليص التزاماتها بالاتفاق النووي».

وأضاف موسوي: «نرجح تطبيق الخطوة الرابعة في موعدها المحدد في ١٥ تشرين الثاني في ظل عدم تحقيق نتائج ملموسة للجهود الأوروبية لتخفيف أوروبا تعهداتها تجاه إيران».

«داعش» يؤكد مقتل البغدادي ويعلن الهاشمي خليفة له

أقر تنظيم «داعش» الإرهابي، أمس، بمقتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي. ونقلت وكالة «رويترز» عن نسخة صوتية من وسائل إعلام تابعة لتنظيم «داعش»، قولها إنه تم تعيين أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، خليفة لأبو بكر البغدادي.

أقر تنظيم «داعش» الإرهابي، أمس، بمقتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي. ونقلت وكالة «رويترز» عن نسخة صوتية من وسائل إعلام تابعة لتنظيم «داعش»، قولها إنه تم تعيين أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، خليفة لأبو بكر البغدادي.

السودان: الإتحاد الأوروبي يبحث في تسليم البشير الى الجنايئة الدولية



بحث الإتحاد الأوروبي مع النائب العام السوداني، تاج السر على الحبر، أمس، قضية تسليم الرئيس السابق، عمر البشير، إلى المحكمة الجنائية الدولية التي تتهمه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، إبان الصراع العسكري بين القوات الحكومية والحركات المسلحة بإقليم دارفور غربي السودان.

وجاء في بيان صحافي، للنياية العامة بالسودان، أن النائب العام، تاج السر على الحبر، التقى، بوفد الإتحاد الأوروبي بالسودان، مشيرين إلى أنهم في الإتحاد «مستعدون لتقديم الدعم للحكومة الانتقالية في السودان».

وأوضحت النياية العامة أنهم في الإتحاد الأوروبي يرغبون بالحصول على إجابات عن بعض استفساراتهم، بشأن الأحداث السابقة طوال فترة ٣٠ عاماً، تدور في أذهان المجتمع الدولي، ومنها موقف السودان من المحكمة الجنائية الدولية، وتسليم الرئيس السابق عمر البشير، إضافة إلى الأحداث الأخيرة في فض الاعتصام، وأيضاً موقف النياية العامة السودانية تجاه الانتهاكات السابقة، التي حدثت خلال ٣٠ عاماً، وكيفية وضع المعالجات لها.

وأكد الإتحاد الأوروبي، بأنه «مستعد لتقديم الدعم الفني في مجال بناء القدرات لأعضاء النياية العامة وبقيّة أجهزة إنفاذ القانون الوطنية، بما يتصل بالتحقيقات في جرائم الفساد وغسل الأموال وفي كافة أوجه الجريمة عابرة الحدود التي تشمل أكثر من دولة». ومن جانبه، أكد النائب العام السوداني، أن

«أزرق أبيض» و«الليكوود» يتفاوضان لتشكيل الحكومة «الإسرائيلية»

أفيدور ليرمان، الاعتراف بإمكانية تشكيل حكومة اقلية بدعم خارجي من القائمة المشتركة، وقال: إنه لا يوجد سوى احتمال واحد وهي حكومة وحدة. والقائمة المشتركة هي طاوور خامس، وهي لا تمثل العرب في إسرائيل، وقلنا إن هناك خياراً واحداً، ألا وهو حكومة وحدة وطنية، لا تتناول قضية حكومة اقلية. ومن جانبه، قال رئيس مفاوضات حزب «الليكوود»، ياريف ليفين إن جلسة المفاوضات عبارة عن «تمرين علاقات عامة يهدف إلى إخفاء حقيقة أن تحالف أزرق أبيض يرفض باستمرار قبول مخطط الرئيس والعمل على تشكيل حكومة اقلية مع القائمة المشتركة».

وقال تحالف «أزرق أبيض» إن «جلسة مفاوضات الحزبين انتهت، وتناولت الجلسة المتطلبات الأساسية والمبادئ الأساسية ليكوود، ومن المتوقع عقد اجتماع آخر يوم الأحد القادم».

ذكرت قناة عبرية مساء أمس ان حزبي «أزرق أبيض» و«الليكوود» يقيمان جلسة مفاوضات لتشكيل الحكومة الإسرائيلية.

وأفادت القناة العبرية الـ١٣ «بان «زعيم» تحالف «أزرق أبيض» الجنرال بيني غانتس، والشخصية الثانية في التحالف، الإعلامي يائير لابيد، انضما إلى اجتماع طاقم المفاوضات لحزب «الليكوود» وتحالف «أزرق أبيض» أمس الذي عقد للمرة الثانية منذ أن تم تكليف غانتس بتشكيل الحكومة.

وأوردت القناة العبرية أن كل من الوزير زئيف ألكين وميخال رافيلو من حزب الليكود، انضما إلى كل من يورام تروفيتش وشالوم شلومو، من حزب أزرق أبيض، وهم من بدأوا جلسة تشكيل الحكومة، ليضم إليهم فيما بعد الجنرال غانتس ويائير لابيد.

وفي سياق متصل، رفض رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»،

النياية العامة تعمل في ظل التحديات التي طرحتها المرحلة بعد التغيير الذي طرأ على منظومة السلطة بالبلاد.

وأوضح النائب العام لوفد اتحاد الأوروبي أن «النياية العامة، سلطة مستقلة تستمد سلطاتها من الوثيقة الدستورية وقانون النياية العامة لعام ٢٠١٧، وستجري التحقيقات في كافة الجرائم والانتهاكات التي وقعت منذ العام ١٩٨٩، بالإضافة إلى جرائم القتل خارج القانون والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ولكافة الجرائم».

وأكد الحبر، بأنه «أنشأ لجاناً لإجراء تحقيقات حول تلك الجرائم».